مجالات الإصلاح السياسي في العراق

خالد حميد عيسى
ماجستير نظم سياسية – جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية
khalidhameedeesa@gmil.com

الملخص :

يتناول هذا البحث عن توضيح مجالات الاصلاح السياسي، حيث تطرق البحث عن عدد من مجالات الاصلاح السياسي لأي نظام سياسي، لاسيما نموذج الحكم الديمقراطي الذي يروج ويؤكد عليه حاليا، حيث تناول في المبحث الاول المجالات الرسمية منها مجال الاصلاح الدستوري والقانوني ومجال الاصلاح المؤسساتي وفتح المجال اما الحريات السياسية الاخرى، اما المبحث الثاني تناول فيه المجالات وهي المؤسسات شبه رسمية ومنها الاسرة ومؤسسات التعليم ومؤسسات المجتمع المدني، واخيراً جاءت الخاتمة متضمنه اهم الاستنتاجات التي توصل اليها البحث .

الكلمات المفتاحية : الاصلاح السياسي، التحول الديمقراطي، سيادة القانون، المسائلة والشفافية.

تاريخ الاستلام: ١٩/ ٣ /٢٠٢٤ تاريخ القبول: ٢٠ / ٥ /٢٠٢٤ تاريخ النشر: ١ / ٦ /٢٠٢٤

Areas of political reform in Iraq

Khalid hameed Eesa
University of Baghdad / College of Political Science
khalidhameedeesa@gmil.com

Abstract:

This research deals with clarifying the areas of political reform, as the research touched on a number of areas of political reform for any political system, especially the model of democratic governance that is currently promoted and emphasized. In the first section, it dealt with the official fields, including the field of constitutional and legal reform, the field of institutional reform, and opening the field either other political freedom. The second section dealt with the fields of semi-official institutions, including the family, educational institutions, and civil society institutions. Finally, the conclusion included the most important conclusions reached by the research.

Keywords: political reform, democratic transformation, rule of law, accountability and transparency

المقدمة :

للإصلاح السياسي مجالات متعددة، إذ يرى الجميع ضرورة تحقيق الإصلاح والتغيير نحو الافضل، وهنا يكون الإختلاف في مجالات الإصلاح، التي بدورها تسهم في تحقيقه وفقا لتصور كل منهما ، وكذلك تختلف من مجتمع إلى مجتمع آخر ومن دولة إلى أخرى .

وعليه فأن فكرة البحث تنطلق من فرضية اساسية قوامها (تعد مجالات الاصلاح السياسي ركائز اساسية بالنسبة لواقع الانظمة السياسية التي تعاني من ترد عميق على مستوى الاداء والصيرورة ، بالشكل الذي يفرض الاصلاح ويؤكده كشرط ابقاء واستمرار) .

وعلى هذا يعالج البحث هذه الفرضية من خلال التطرق الى اهم مجالات الاصلاح السياسي وتبيان انواعها وكيفية تطبيقها على الانظمة السياسية.

أهمية البحث :

ترجع أهمية البحث من الناحية النظرية والمنهجية الى محاولة معرفة مجالات الإصلاح السياسي ومنها مجالات المؤسسات الرسمية ومجالات المؤسسات شبه الرسمية في إيجاد نتائج ذات قابلية للتعميم في تحليل عملية التحول الديمقراطي للنظم السياسية.

اشكالية البحث :

تركز إشكالية البحث على كيفية تأثير مجالات الإصلاح السياسي في مسار الإصلاحات السياسية في عملية تحليل عملية التحول الديمقراطي على الانظمة السياسية.

فرضية البحث :

_تنطلق فرضية من فكرة اساسية قوامها (تعد مجالات الاصلاح السياسي ركائز اساسية بالنسبة لواقع الانظمة السياسية التي تعاني من ترد عميق على مستوى الاداء والصيرورة ، بالشكل الذي يفرض الاصلاح ويؤكده كشرط ابقاء واستمرار) .

منهجية البحث :

تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج (التحليل النظمي) نتيجة لدوره الفعال لوصف ظاهرة مجالات الإصلاح السياسي .

المبحث الاول : مجالات الإصلاح السياسي

بحسب قرار الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ٢٠٠٤ المرقم (٥٩/٢٠١ RES/A/) ، حيث تم التصويت بالموافقة عليه من قبل (١٧٢) دولة كما امتنعت عن التصويت (١٥) دولة ، وهذه تعتبر محاولات لحشد إجماع دولي حول الديمقراطية(سمير ٢٠١٨، ٢٠) ، حيث تم بموجب ذلك تحديد سبعة ركائز أساسية للحكم الديمقراطي وينبغي على أي نظام قائم يطمح لتحقيق الديمقراطية أن يتم تطبيق هذه الركائز وهي كالاتي:

اولا: فصل السلطات وتوازن القوى .

ثانيا: استقلال القضاء .

ثالثاً: إقامة نظام تعددي للأحزاب و المنظمات السياسية.

رابعاً: احترام سيادة القانون.

خامساً: احترام مبدأ المساءلة و الشفافية.

سادسا: تحقيق إعلام حر ومستقل وتعددي .

سابعاً: أحترام حقوق الإنسان و الحقوق الأساسية: منها (حرية التنظيم والتعبير، الحق في التصويت و الترشح) .

وبناءا ما تم ذكره من ركائز الديمقراطية السبعة، حيث يمكن التطرق عن عدد من مجالات الاصلاح السياسي لأي نظام سياسي، لاسيما نموذج الحكم الديمقراطي الذي يروج ويؤكد عليه حاليا، واول هذه المجالات:

اولاً : مجال الإصلاح الدستوري والقانوني

يعد هذا المجال من أهم مجالات الإصلاح السياسي ، حيث أن الدستور و القانون هما الاعمدة الاساسية للدولة والنظام السياسي ، اذ يعد الدستور ضمانة العلاقة فيما بين الحكام والمحكومين ، فضلا عن تحديد طبيعة العلاقة بين المؤسسات السياسية و الصلاحيات الممنوحة بكل مؤسسة في الدولة ، ذلك باعتبار الدستور مجموعة من المواد القانونية التي بموجبه تتحدد السمات العامة للحياة السياسية للدولة ، حيث ينبغي أن يكون مواكبا للتطورات التي تتعرض لها الدولة عامة ، و في هذا الإطار ينبغي التمييز بين مفهومي التعديل الدستوري و الإصلاح الدستوري(الغزال ١٩٨٢، ١٢) .

اذ يعتبر التعديل الدستوري عملية إدخال تعديلات و تغييرات على مواد الدستور وبرغبة وقبول من السلطة السياسية في الدولة بالتعديل وفقا لأحكام الدستور وذلك من خلال ثلاث نقاط (حميد ٢٠١٢، ٨٩) اضافة نص جديد أو أكثر إلى نصوص الدستور.

١. حذف نص أو أكثر من نصوص الدستور .

٢. استبدال نص أو أكثر من نصوص الدستور بنصوص جديدة تكون مغايرة للنصوص السابقة.

ومن هنا يتوضح أن التعديل الدستوري ، يهدف الى إدخال تغييرات على مواد الدستور إن كان بالإضافة أو التغيير أو الحذف .

اما فيما يخص مفهوم الإصلاح الدستوري بانه عملية إعادة صياغة وتعديل الدستور ، ذلك من اجل الرجوع اليه وجعله مرجعية دستورية واقعية ، ولابد أن يكون مواكبا للتحولات التي حدثت للمجتمعات المختلفة ، بل يكون أكثر ملائمة واستجابة لمتطلبات التطور الديمقراطي اضافة الى تكريس مبدأ سيادة القانون(حميد ٩٩,٢٠١٢) .

كما أن الإصلاح الدستوري من حيث الوسيلة يتخذ من التعديل أدواته في ذلك ، أما الغاية اذ يهدف الإصلاح الدستوري بالبحث عن مكامن الخلل في الدستور ، التي بصفتها لا تواكب التطورات الجارية التي تمر بها الدولة لاجل تغييرها ، وبذلك فأن الإصلاح الدستوري يحتل أهمية واسعة للمشهد السياسي في الدولة ، لاسيما انه يهدف إلى عقلنة العمل السياسي عبر تكييف النصوص القانونية مع الاستجابة لتطورات الواقع الذي تشهده المجتمعات السياسية ، ولا شك أن معظم الدساتير في وقتنا الحالي تتضمن في موادها نصوصا تنظم عملية وأسلوب تعديل الدستور اضافة الى الهيئات المكلفة بذلك(سويلم ٢٠١٨، ٨٦) .

وبالجدير بالذكر أن الإصلاح الدستوري لديه اهداف ولا يمكن المناص منها وهي كالاتي (لويشي ٢٠١٢، ٣٣)

اولاً : الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية بشكل صريح وواضح .

ثانياً : إقامة انتخابات دورية نزيهة تضمن الممارسة الديمقراطية ، وعدم احتكار السلطة لأي طرف على حساب طرف آخر، وتضع مدة زمنية محدد لتولى الحكم .

ثالثاً : إلغاء مبدأ الاعتقال أو الحبس بسبب ابداء الرأي .

رابعاً : الحق في مساءلة المسؤولين من خلال المؤسسات وعلى ضوء القوانين المعمول بها .

اما فيما يخص دستور الدولة العراقية الدائم لعام ٢٠٠٥ ، حيث يرى الباحثون الغربيون وعلى مقدمتهم الاستاذة (انيد هيل enid heel) ، في الجامعة الامريكية ، بأن الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ ، هو من المحاولات النادرة الذي استطاع مزج الاحكام الاسلامية مع القوانين الغربية العصرية ، وهو بحد ذاته يعتبر اول تجربه عربية قانونية اصلاحية(شعبان ٢٠٠٥ ،٩٤)، فضلاً على انه يعد حل وسط بين مختلف المكونات الدينية ، التي بدورها لم تستطيع التوصل او الاتفاق على على جملة من القوانين المختلف عليها ، وبالجدير بالذكر أن الباب الاول من الدستور العراقي

قد ثبت اهم المبادئ الاساسية التي ينبغي أن تستند عليها اركان الدولة الحديثة ، كما قد ثبت الدستور لعام ٢٠٠٥ ، اطار نظام الحكم في الدولة العراقية على غرار اطار النظام الغربي ، دلاله على هذا ان المادة الاولى من الدستور العراقي تنص على ان الدولة العراقية دولة مستقلة لها سيادة ، وان نظام الحكم فيها نظام اتحادي برلماني ديمقراطي(سبرونفا ٢٠١٢، ٩١).

ومن جانب اخر ، قد اشار الدستور العراقي الدائم في تشريعاته ، نصوص ومواد جديرة بالتقدم والرقي مقارنةً بالدساتير العراقية السابقة وكذلك الدساتير العربية، حيث اعتبر دستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ ، من النماذج المتقدمة في المنطقة العربية، لما تضمنه من تشريعات ونصوص ضامنة للحقوق والحريات العامة(عبد الزهرة ٢٠١١، ٢١٠) ، فضلاً عن صياغة هذه النصوص من الحقوق وفقاً لنماذج غربية ديمقراطية ، حيث تفرد الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ ، بتضمين باباً كامل من الحقوق والحريات ابتداءاً من المادة (١٤) وصولاً الى المادة (٤٦) اي بمعني (٣٢) مادة ، قد تناولت بدورها كافة الحقوق من مجالات الحياة العامة ومنها (المدنية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية) في الفصل الاول ، اما الثاني قد تناولت جميع الحريات منها حرية التنظيم والتعبير والاعلام والصحافة والنشر والطباعة ، اما الماد (٤٢) ، تناولت حرية التنقل والسفر(جبر ٢٠١١، ١٧٦)

إضافة الى ما تقدم، أن مسار عملية الإصلاح السياسي للدستور في الدولة ، تحتوي على عملية وظيفتها هي إدخال إصلاحات على القوانين المختلفة ، ويتم ذلك من خلال إجـراء تعديــلات على القوانين والتشريعات نافذة المفعول ، ويكون ذلك من خلال المراحل الاتية

المرحلة الاولى (المسح) : من خلال إجراء مسح للتشريعات النافذة حسب مجالاتها. المرحلة الثانية (التقييم) : تحديد محتوى التشريعات على ضوء الأهداف المسطرة و الدراسات الميدانية ، وفيما بعد النظر فيما يجدر الإبقاء عليه أو تعديله أو تغييره ثم وضع الأسس و الأحكام التفصيلية التي ينبغي أن يحتويها التعديل أو التغيير الحديث المرحلة. الثالثة (التشريع) : هي إقرار التشريعات الحديثة بعد الموافقة عليها من قبل الهيئات المختصة بذلك .

ثانياً: مجال الاصلاح المؤسسي

تعد النظم السياسية على مختلف اشكالها متكونة من مجموعة المؤسسات السياسية الرسمية و غير الرسمية . بالنسبة للمؤسسات الرسمية تتكون من المؤسسة التنفيذية ، التشريعية و القضائية ، اما المؤسسات الغير الرسمية فهي متفاوتة من حيث درجة المأسسة ، والمتمثلة من الأحزاب السياسية ، و جماعات الضغط ، وسائل الإعلام .. الخ [٢]، ومن هنا اذ حاول صامويل هنتغتون الباحث الأمريكي في كتابه "النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة " دراسة موضوع المؤسسات السياسية و

أهميتها بالنسبة للنظام السياسي ، ذلك من خلال تحديده لمجموعة من العناصر التي يجب توافرها ، فضلا على انها تكون مؤشرا على درجة المأسسة institutionalization في النظام السياسي ، حيث عرفها على انها العملية التي من خلالها تكتسب التنظيمات و الإجراءات السياسية حتمية وجودها و استقرارها (Huntington . 12) ، اذ يمكن قياس مستوى درجة المأسسة في النظام السياسي ، ذلك من خلال العديد من المؤشرات المحددة وهي كالاتي :

١. **التكيف: adaptability** : كلما زادت قدرة التنظيم على التكيف مع ظروف وتحديات البيئة و تحديات التنظيم ، كلما زادت درجة مأسسته.

حيث يمكن أن ياخذ التكيف التغير في الاشخاص ، او الوظائف أو الاجراءات دون حدوث أزمة تهدد أستقرار المؤسسة ، ويمكن قياس قدرة المؤسسة على التكيف من خلال النقاط الاتية(هلال ١٩٨٣، ١٦٥):

- **<u>العمر الزمني للمؤسسة</u>** : وهو معرفة قياس العمر الزمني للتنظيم ، بمعنى محاولة معرفة متى تم انشاء هذا التنظيم . فكلما طالت المدة على وجود التنظيم كلما ارتفع مستوى المؤسسية فيه ، وبالتالي ارتفعت قدرة المؤسسة على التكيف والتأثير على البيئة المحيطة وبذلك تستطيع تحقيق الاستقرار في النظام السياسي.
- **<u>العمر الجيلي للمؤسسة</u>** : اي يعني هنا معرفة عدد الاجيال التي تعاقبت على ادارة هذا التنظيم ، وبمعنى اكثر وضوحاً هل ان التغير في القيادات المسيرة للمؤسسة تغيرت سلمياً من جيل الى جيل أم انها بقيت حكراً على جيل واحد ، وهنا يمكن القول أن التنظيم الذي لا يزال يدار بنفس هذه القيادات التي اسسته ، اذاً يكون قدرة هذا التنظيم على التكيف في موضع شك ومن الصعب الحكم على نجاحها . اذ أن المؤسسة التي تشهد تحولاً سلميا في القيادات ، بالتالي هي التي تكون اقدر على التكيف من المؤسسات التي تتبدل قياداتها بطريقة عنيفة أو ضمن نفس الجيل .
- **<u>التغير الوظيفي</u>** : هنا سؤال يطرح نفسه .. هل المؤسسة اجرت تغيرات في مهامها الاساسية ؟ اي يمكن القول هنا أن المؤسسة التي استطاعت ان تجري تغيرات ، وتكييف اهدافها و وظائفها مع المتغيرات والتحديات في محيطها ونجحت في تطوير وظائفها ، هي المؤسسة التي استطاعت التفوق والتكيف ، مقارنة بالمؤسسة التي عجزت عن ذلك .

٢. **التعقيد: complexity** : بمعنى انه كلما زادت درجة التعقيد في المؤسسة ، مما يؤدي الى ارتفاع مستوى مأسستها ، ويشمل مفهوم التعقيد هو تنوع الوحدات التنظيمية داخل المؤسسة

واختلاف وظائفها وتعدد المنتسبين اليها ، وهذا يعني ان تعدد وظائف وأهداف المؤسسة يساعدها على التكيف مع التطورات في حال خسارتها لأحد الوظائف أو الاهداف.

٣. **الاستقلالية : autonomy** : الاستقلالية تعني هنا درجة استقلالية المؤسسة في اتخاذ قراراتها عن باقي التجمعات السياسية والاجتماعية الاخرى . بمعنى ان المنظمات السياسية في المجتمعات المتقدمة تملك درجة عالية من النزاهة والاستقلالية التي ساعدتها على اضفاء الطابع المؤسسي عليها بسرعة وسهولة ، فضلاً عن تمكنها من الاستجابة لجميع التحديات التي تواجهها ، وان هذا البعد بالمقابل ما تفتقره المنظمات السياسية في الدول النامية . بمعنى اكثر دقة أن المنظمات السياسية في الدول النامية تفتقر الى ادنى درجات الاستقلالية بسبب هيمنة بعض المؤسسات على حساب المؤسسات الاخرى ، وهنا يتم قياس درجة الاستقلالية من خلال الميزانية اذا ما كان للمؤسسة ميزانية خاصة ، ومن جهة اخرى هل لها حرية التصرف فيها ، فضلاً عن ذلك تتمتع المؤسسة في تجنيد اعضائها وشغل المناصب ، اضافة الى وجود معايير وقيم خاصة **تميزها عن باقي المؤسسات(البياتي٢٠١٣، ٧٠)**.

٤. **التماسك: coherence : تعني هنا هو درجة الاتفاق والاتحاد والرضا بين اعضاء وموظفي المؤسسة ، وهنا تقاس مدى درجة التماسك من خلال مدى الشعور بالانتماء بالنسبة للاعضاء تجاه المؤسسة ، او وجود او عدم وجود انقسامات داخل المؤسسة خصوصاً اثناء تغير القيادات ، او طبيعة الخلافات داخل المؤسسة و مدى صعوبتها واذا ما كانت حول مبادئ واهداف المؤسسة بالتحديد(عارف ٢٠٠٢، ٦٦)** .

ثالثاً : فتح المجال أمام الحريات السياسية

من أهم دعائم الحكم الديمقراطي هو القيام بفتح المجال اما الحريات السياسية والمدنية ، اذ ينبغي على النظام السياسي القائم على تطبيق مسار عملية الإصلاح والعمل به ، ذلك من خلال وضع التشريعات القانونية المستجابه لها . وتتضمن هذه الحريات الواجب احترامها بمختلف الحقوق السياسية وحتى الاقتصادية ، لاسيما وان اساس هذه الحقوق هي مستمدة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان منها حرية التعبير و حرية التظاهر، والحق في المشاركة السياسية ، والحق في الترشح و التصويت .. الخ (الالوسي ٢٠٠٤، ١٧١) .

اضافة الى ما تقدم لابد من الحديث عن وظائف كلاً من المؤسسات الرسمية و المؤسسات شبه المستقلة ، التي لها دور اساسي في مجال الاصلاح السياسي ، ومن هنا نعرض اهم وابرز المؤسسات الرسمية وهي كالاتي :

١- البرلمان :

لا شك أن مجالس المنتخبة من برلمانات، ومجالس الشعب ومجالس الاستشارية، الخ .. لها دوراً بارز في مسار عملية الإصلاح السياسي، ذلك من خلال أدائها لوظائفها الرئيسة في تشريع القوانين والمراقبة، والمحاسبة ، ومحاربة الفساد وغيرها ، هي القوانين التي تدفع مسيرة حركة الإصلاح إلى الأمام . ولا يخفى دور البرلمان في الرقابة. فلجان التحقيق والاستجواب والاستدعاء وغيرها من آليات الرقابة للسلطة التنفيذية، لها دوراً بارزاً لتحقيق العدالة ورفع الحيف والظلم ، ومكافحة الفساد ، ولكي يتمكن البرلمان من أداء هذا الدور الفاعل ، ضرورة أن يتمتع أعضاؤه بالحصانة والاستقلالية والاستقامة(العدوان ٢٠٠٤، ٥٢) .

ومن المعروف ان النظام السياسي في العراق هو نظام برلماني ، ويعتبر مجلس النواب السلطة التشريعية ، ومنه تنبثق جميع المؤسسات الاخرى ، ومن اهم ادوات البرلمان هي الاداة الرقابية التي تدخل في صلب اختصاصاته الفاعلة ، فمعرفة قياس درجة فعالية المؤسسات الاخرى ينطلق من فعالية البرلمان في الرقابة والمحاسبة والتشريع ومتابعة تطبيق القوانين ومدى مصداقيتها ، وان كنا نبحث في احراز الاصلاح السياسي العام ، علينا ان نبحث في الادوات المحققة للاصلاح السياسي واهمها الاصلاح البرلماني(الميالي ٢٠٢٠) . وعلى سبيل المثال يمكن القول ، ان بسبب حدوث ووجود الاحتجاجات الشعبية في العراق التي صادفت تشرين الأول من العام ٢٠١٩ ، كانت حافزاً مباشر لمجلس النواب بتبني حزم إصلاحية عاجلة ، منها إقرار قانون الانتخابات الجديد ، وحل مجالس المحافظات ، وإقرار قانون جديد للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، والتصويت على مفوضية جديدة من القضاة وتشكيل مجلس الخدمة الاتحادي ، وغيرها من القرارات المهمة ، لكن كل هذه الإصلاحات لن تكون مكتملة وناضجة ما لم ترتبط بتفعيل أهم ركن من أركان السلطة التشريعية المتعلق بالرقابة .

٢- القضاء :

ان القضاء هنا يأتي دوره ، فيما يتعلق بمسار عملية الاصلاح السياسي ، اذ ان ابراز مهام القضاء ودوره من خلال تطبيق القانون بعدالة على جميع الافراد ، دون استثناء او تمييز او محاباة ، فالعدالة والمساواة امام القانون صفة من صفات المجتمع الانساني المتقدم والمتحضر ، حيث يحتل القضاء موقعاً اساسياً ضمن الموسسات الدستورية ، ذلك باعتباره الضمانة الاساسية لتحقيق حالة التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، وبناءاً على ذلك لابد من اصلاح منضومة العدالة ومن

خلالها يتم اصلاح القضاء ، الذي بدوره يشكل الدعامة الاساسية لتوطيد نزاهة ومصداقية المؤسسات ، اضافة الى بناء دولة القانون وترسيخ الديمقراطية الحقيقية وبالجدير الذكر ان استقلال القضاء ، يعد مبدأ دستوري حيث ينص الدستور العراقي على مبدأ استقلال القضاء ، وفقاً للمادة ١٩ حيث نصت (على ان القضاء مستقل لا سلطات عليه لغير القانون)، لكن ترك تشكيل المحكمة الاتحادية العليا للدولة العراقية ، وهي بمثابة اعلى سلطة قضائية ، الى القانون التشريعي العادي الذي بدوره يصدر عن البرلمان العراقي ، وهذا بحد ذاته يكون مساساً لاستقلالها ، نتيجة الخشية من تحكم السلطة التشريعية ، و وفقاً لهذا القانون يتحدد اطار تشكيل المحكمة الاتحادية ، فضلاً عن اختيار اعضائها او حتى عزلهم ، مما سيؤدي الى فقدانها لطابعها المهني(غازي ٢٠١٨، ٩٣) ، وكما ذكر اعلاه أن مبدا استقلال القضاء ، مبدا دستوري ، لكن هذا لا يمنع من ممارسة السلطتين التشريعية والتنفيذية ، باتباع اساليب الضغوط والتدخل في مهام القضاء ، مما يجعلها كانها تابعة لهما ، حيث ان السلطة التنفيذية تتخدل كثيراً بالعمل القضائي وتوجيه لاتجاهات معينة ، وهذا لم يكون علنياً بل مخفيا ومستتراً ، ويتم ذلك باتباع اساليب متنوعة ومختلفة ، منها الزام المحاكم باعطاء وزارة العدل ، بصور من الدعاوي المدنية والجنائية ايضاً التي تخص شخصيا ت معينة ، وكذلك قدرة وزير العدل بنقل الدعاوى من محكمة الى اخرى ، وهذا بحد ذاته بات القضاء تابع للسطلة التنفيذية. وهنا يمكن القول ان عدم نزاهة القضاء واستقلاليته عن السلطة التنفيذية في جميع الدول العربية مما ادى الى انتهاك الكثير من الحريات والحقوق للمواطنين ، ولا نبالغ كثيراً اذ قلنا ان السلطة التنفيذية واجهزتها هي المهيمنة على السلطة القضائية ، سواء كان بالترهيب او بالجزاء او بالترغيب والمكافاة ، وقد اصبح الكثير من الدول العالم العربي اشبه بمعتقل كبير ، ذلك ان تسود هذه الدول محاكم استثنائية وقوانين طوارئ ، وغيرها من المؤسسات التي تفتقد ضمانات الحق في محاكمة عادلة(الربيعي ٢٠٠٥، ١٦٣) وهنا يمكن رفع شعار " القضاء اولاً " لانه من المستبعد احداث اصلاح في ظل غياب قضاء نزيه وعادل ومستقل .

٣- وسائل الاعلام :

إنّ وسائل الاعلام المتعددة والمختلفة، من تلفاز واذاعة وصحف ومجلات الخ .. لها دوراً هام في عالمنا اليوم ، مما يؤدي التقدم الهائل للتكنولوجيا الى ثورة تقدمية في عالم الاعلام(الزيدي ٢٠١١، ١٦٦) مما ينتج عن ذلك بعولمة الثقافة والخبر السريع ، وهنا يكون الدور الذي تتبناه وسائل الاعلام في الاصلاح السياسي لا استغناء عنه ، اذ ان تجلي هذا الدور من خلال قيام نشاطات لوسائل الاعلام المتعددة في توعية الافراد ، من الثقافة والافكار الاصلاحية(الكرسبي ١٩٩٨) ، وهذا يكون من خلال وضع برامج سياسية اعلامية متكاملة ، تكون مساهمة في التأثير على سلوك وفكر

المجتمع ، من خلال نشر البحوث والدراسات ، و استبيان الراي العام ونشرها لمعرفة ميول الشعب واتجاهاته ، وبهذا يكون دور وسائل الاعلام هي عملية كشف الممارسات والسياسات الخاطئة ، وتعبئة الرأي العام في مواجهتها(جمال ٢٠٠٥، ١٥١) .

ويمكن القول ان مسار عملية الاصلاح السياسي بحاجة ماسه الى اعلام حر وصحافة مستقلة، لان اغلب الانظمة التي تكون خاضعة فيها وسائل الاعلام لنفوذ وسيطرة الدولة ، فان الاعلام هنا يكون وظيفته لخدمة السلطة الحاكمة والدفاع عنها وتبرير سياستها ، ونادراً ما ينتقد سياسات السلطة الحاكمة ، وبالتالي من غير الممكن ان يحدث اصلاح سياسي في مثل هذه الانظمة التسلطية.

المبحث الثاني : المؤسسات شبه رسمية

اولاً : الاسرة

تعتبر الاسرة مؤسسة من اهم المؤسسات التأهيل السياسي التي يتعامل معها الفرد ، ومن خلال الفرد يتم انتقال ونشر القيم والمعتقدات والافكار السياسية داخل المجتمع ومن جيل الى جيل اخر ، فان الاسرة هنا تقوم بوظيفة سياسية الى جانب وظائفها الانسانية والاجتماعية ، وهذا يعني ان الاسرة ممكن ان تكون مفتاح التغيير والاصلاح السياسي ، فالطفل الذي ينشأ في أسرة او بيئة عائلية تتخذ القرارات بمشاركة الجميع وبطريقة ديمقراطية ، فأن الاداء المستقبلي لهذا الطفل يتوقع أن يكون اكثر ميلاً نحو الحوار وتقبل راي الاخر والمشاركة ، اما بالنسبة للطفل الذي ينشا في عائلة سلطوية يكون العكس تماماً(المنوفي ١٩٨٥، ٣٣٣).

ويمكن القول بأن المجتمع الذي يسعى الى تحقيق اصلاح سياسي عليه ادراك اهمية تأسيس قواعد للممارسة الداخلية تؤكد مبادى وقيم الاصلاح ، واذا كانت حقوق الطفل وحقوق المراة تنتهك داخل مؤسسات المجتمع وعلى رأس هذه المؤسسات الاسرة ، فأن لا معنى للمطالبة بالديمقراطية والحقوق ، وان من ابرز العقبات التي توقف مسار الاصلاح السياسي في المجتمع العربي هي سلطة الاب التي ترسخت وامتدت في الاسرة والعائلة ومن ثم القبيلة ، واخيراً الدولة أو النظام السياسي(ذينات ٢٠٠٤، ١٨١) .

ثانياً : مؤسسات التعليم :

لا شك أن مؤسسات التعليم لها دوراً هاماً في عملية مسار الاصلاح السياسي ، وهذه المؤسسات المتمثلة ، بالمدارس ، والمعاهد ، والجامعات ، تكون المرتكز الاول في وعي الثقافة السياسية ، ذلك من خلال ما تقدمه من معارف ، ومعلومات ، عن انظمة الحكم المختلفة ، ومصادر شرعية هذه الانظمة ، كما يمكن لهذه المؤسسات ان يكون لها دوراً بارزاً في عملية مسار الاصلاح السياسي

بالتركيز على مفاهيم المبادرات والدعوات الاصلاحية وقيم تعزيزها المتضمنه من الحرية ، والعدالة ، والانفتاح ، والمساواة ، والمواطنة ، واهمية المشاركة السياسية ، وحقوق الانسان .. الخ .

وهنا يمكن القول بأن الافراد المتعلمين هم اكثر وعياً ، وادراكاً ، واهتماماً ، بالاحداث والظواهر السياسية ، وياتي هنا دور النخبة الثقافية التي يمكن أن تحمل لواء ومسار عملية الاصلاح السياسي ، ذلك يحدث من خلال الدور الذي يتبناه المثقف ، بأن يكون باحثاً ، او مفكراً ، يقدم التحليلات والدراسات ، وينتج المعرفة .. او مشاركاً مناظلاً ، وناشطاً سياسياً يجهر في قول الحق ، وانتقاد الاوضاع السيئة ، والعمل على تغييرها نحو الافضل ، لذا العالم العربي في الوقت الحاضر لديه ابرز اشكالية الاصلاح السياسي ، هو مناهج التعليم السلطوية التي تركز على الحفظ والتلقين ، وتؤدي الى الخضوع والاذعان ، حيث كانت النتيجة انعزالية النخبة المثقفة واحباطها ، مما ادى الى عدم المشاركة بفعالية في صنع واتخاذ القرار في العمل السياسي(بدران ٢٠٠٥، ١٠).

ثالثاً : مؤسسات المجتمع المدني

أن مفهوم المجتمع المدني ، والتعريفات المتعددة ، جميعها تدور لمعنى واحد ، وهي المشاركة الطوعية او الاختيارية ، وتكون هذه المشاركة من خلال مجموعة مؤسسات مستقلة عن الاحزاب والدولة ، وهي منظمات مدنية ، ونقابات ، واتحادات ، وجمعيات .. الخ من القوى المستقلة الضاغطة ، ويمكن القول بأن دولة المجتمع المدني هي دولة القانون والمؤسسات ، لكن في ظل غياب هذه المؤسسات ، يكون البديل دولة الحزب الواحد ، او دولة المعسكر ، او دولة القبيلة والطائفة(الجابري ١٩٩٣، ١٥). ولا شك ان الدور البارز التي تتبناه هذه المؤسسات لمسار عملية الاصلاح السياسي ، وجود شبه اتفاق واجماع بين مفكري السياسة على ترابط وتلازم بين المجتمع المدني والديمقراطية ، اذ لا يكون قيام دولة ديمقراطية في ظل غياب مجتمع مدني ، ولا يكون قيام مجتمع مدني فاعل في دولة غير ديمقراطية ، اذن الاصلاح السياسي بحاجة الى حركات ومؤسسات تعمل من اجله ، لكن في ظل غياب او تهميش او تقيد حركة هذه المؤسسات ، يكون استشراء الفساد ، والاضطهاد والقمع ، وغيرها من صور الاستبداد السياسي(Norton 1996).

الخاتمة

يتبين لنا أن لاجراء اصلاح النظام سياسي العراقي ، لابد من معرفة اجراءات مجالات الاصلاح السياسي لاي نظام بدوره قد عانى من مشكلات عديدة والتي اثرت على فاعليته مما ادخلته في دوامة من الفساد وعدم الكفاءة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، حيث ولدت العملية السياسية العراقية التي قادت الى نشاة النظام السياسي الحالي بداية بصورة مشوهة ، اذ انها لم تاتي نتيجة فعل عراقي خالص ، لذا ان معرفة اجراءات مجالات الاصلاح السياسي بدوره قد يقوم النظام

على اسس الديمقراطية والعدالة والنزاهة ، على الرغم تبني النظام العراقي لدستور دائم عام ٢٠٠٥ ، الذي بدوره قد شمل على افضل المبادئ التي تقوم عليها الدساتير كالحريات العامة وحقوق الانسان ، الا ان التطبيق العملي لهذا الدستور لم يكون متوافقاً مع تطبيق اجراءات مجالات الاصلاح السياسي ، حيث تبنت العملية السياسية العديد من الاسس التي بدورها قد شوهت التجربة العراقية ، مما جعلت مسألة اصلاحها حتمية واهمها المحاصصة الطائفية والعرقية والمكوناتية ، الذي اصبحت سائدة في الخطاب السياسي والاعلامي العراقي ، مما نتج عن حاجة تطبيق مجالات الاصلاح للنظام السياسي العراقي ، ومن ثم سيؤدي ذلك الى بناء نظام ديمقراطي حقيقي يتجاوز كافة التحديات .

المصادر باللغة العربية

١. الالوسي، رعد صالح .٢٠٠٤. *الحريات العامة بين النهوض القانونية والواقع السياسي*.بغداد . مركز دراسات الدولة.
٢. بدران، عدنان .٢٠٠٥. النظام التربوي العربي : من دائرة الاغتراب الى الحداثة والتطوير . *المجلة الاردنية في العلوم التربوية* . جامعة اليرموك . عدد ٨٧ .
٣. البياتي، فراس .٢٠١٣. *التحول الديمقراطي في العراق بعد ٩نيسان ٢٠٠٣* . ط١ . العارف للمطبوعات .بيروت.
٤. الجابري، محمد عابد .١٩٩٣. إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي. *المستقبل العربي*. السنة ١٥. العدد ١٦٧.
٥. جبر، عبدالعظيم .٢٠١١. *التحول الديمقراطي في العراق الواقع .. والمستقبل* . مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي . بغداد .
٦. جمال، راسم محمد .٢٠٠٥. *التسويق السياسي والاعلام والاصلاح السياسي في مصر* . ط١ . الدار المصرية اللبنانية القاهرة .
٧. حميد، حازم صباح .٢٠١٢. *الإصلاحات الدستورية في الدول العربية* . عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع .
٨. ذينات، خلف عبدالله .٢٠٠٤. *نقد الشخصية العربية* . عمان . مجدلاوي للنشر والتوزيع .
٩. الربيعي، اسماعيل نوري .٢٠٠٥. *الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة* . بيروت . مركز دراسات الوحدة العربية .
١٠. الزهرة، اثير ادريس عبد.٢٠١١. *مستقبل التجربة الدستورية في العراق* . ط١ . دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر . بيروت .
١١. الزيدي، محمد محمود .٢٠١١. حدود الملاحقة الدولية للجرائم الداخلية :المحكمة الجنائية الدولية والثورة المصرية. *مجلة السياسة الدولية*. المجلد ٤٦. العدد (١٨٤) .
١٢. سبرونفا ، مارينا.٢٠١٢. *التحولات الدستورية في العراق صفحات من تاريخ التطور الدستوري والسياسي في العراق* . ترجمه فالح الحميراني . ط١ . مكتبة عدنان للطباعة والنشر . بغداد .
١٣. سمير ،باهي .٢٠١٨. الاصلاح السياسي في دول المغاربة " دراسة لنموذج تونس وليبيا " اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية . *جامعة باتنة* . كلية الحقوق والعلوم السياسية . قسم العلوم السياسية .
١٤. سويلم، محمد علي .٢٠١٨. *الإصلاح التشريعي واللائحة البرلمانية الجديدة (دراسة مقارنة في ضوء الفقه والقضاء الدستوري حتى عام ٢٠١٦)* . المصرية للنشر والتوزيع . القاهرة.

١٥. شعبان، عبدالحسين .٢٠٠٥. رؤية في مشروع الدستور العراقي الدائم . مجلة المستقبل العربي . العدد ٣٢٠ ، مركز *دراسات الوحدة العربية* . بيروت.

١٦. عارف، محمد نصر.٢٠٠٢. *ابستيمولوجيا السياسة المقارنة ، النموذج المعرفي* . المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع . ط١ .

١٧. العدوان ،مصطفى .٢٠٠٤. *الوظيفة الرقابية في النظام السياسي الأردني : الواقع، التحولات في ظل النظام الديمقراطي* . عمان. دار الحامد.

١٨. غازي، كوثر حسن .٢٠١٨. التحولات البنيوية في هياكل ومؤسسات الدولة بعد عام ٢٠٠٣ . رسالة ماجستير غير منشورة . كلية العلوم السياسية . جامعة النهرين .

١٩. الغزال، اسماعيل .١٩٨٢. *القانون الدستوري والنظم السياسية* . المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع .بيروت . ط١ .

٢٠. كرسبي، ايرفنغ .١٩٩٨. ترجمة صادق إبراهيم . *الرأي العام استطلاعات الرأي العام والديمقراطية* . عمان . دار سندباد للنشر والتوزيع .

٢١. لويشي، هشام .٢٠١٠. "التنمية السياسية بالوطن العربي . دراسة تحليلية وصفية للإختلالات البنيوية والإصلاح السياسي . "مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية . جامعة الجزائر .

٢٢. المنوفي، كمال .١٩٨٥. *أصول النظم السياسية المقارنة* . شركة الربيعان للنشر والتوزيع .

٢٣. الميالي، احمد عدنان .٢٠٢٠. الاصلاح البرلماني مدخل للاصلاح السياسي . مركز المستقبل للدراسات الستراتيجية https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/23305

٢٤. هلال، علي الدين .١٩٨٣. *النظام الاقليمي العربي : دراسة في العلاقات السياسية العربية* : ط ٥ . (القاهرة : دار المستقبل العربي .

المصادر باللغة الانكليزية

1. *Al-Adwan, Mustafa. 2004. The supervisory function in the Jordanian political system: reality, transformations under the democratic system. Oman. Dar Al-Hamid.*
2. *Al-Ghazal, Ismail. 1982. Constitutional law and political systems. University Foundation for Studies, Publishing and Distribution, Beirut. 1st edition.*
3. Al-Jabri, Muhammad Abed. 1993. The problem of democracy and civil society in the Arab world. The Arab future. Year 15. Issue 167.
4. *Al-Mayali, Ahmed Adnan. 2020. Parliamentary reform is an introduction to political reform. Future Center for Strategic Studies https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/23305*
5. Al-Rubaie, Ismail Nouri. 2005. Tyranny in the contemporary Arab regime. Beirut . Center for Arab Unity Studies.
6. Al-Zahra, Atheer Idris Abd. 2011. Experience the constitutional experiment in Iraq. 1st edition. Al-Basaer House and Library for Printing and Publishing. Beirut .
7. Al-Zaidi, Muhammad Mahmoud. 2011. Scope: International prosecution of domestic crimes: the International Criminal Court and the Egyptian Revolution. Political Science Journal. Volume 46. Issue (184).
8. *Arif, Muhammad Nasr. 2002. Epistemology of comparative politics, cognitive model. University Foundation for Studies, Publishing and Distribution. 1st edition.*
9. *Crespi, Irving. 1998. Translated by Sadiq Ibrahim. Public opinion Public opinion polls and democracy. Oman . Sinbad Publishing and Distribution House.*

10. *Ghazi, Kawthar Hassan. 2018. Structural transformations in state structures and institutions after 2003. A magister message that is not published . Faculty of Political Science . The two rivers university .*
11. Hamid, Hazem Sabah. 2012. Constitutional reforms in Arab countries. Amman: Dar Al-Hamid for Publishing and Distribution.
12. *Hilal, Ali Al-Din. 1983. The Arab Regional System: A Study in Arab Political Relations: 5th ed. (Cairo: Dar Al-Mustaqbal Al-Arabi.*
13. Jabr, Abdel Azim. 2011. Change in Iraq, the reality...and the future. Egypt Mortada category for Iraqi books. Baghdad .
14. Jamal, drawn by Muhammad, 2005. Marketing Yemen, media and reform Yemen in Egypt. 1st edition. Egyptian Lebanese House, Cairo.
15. *Luishi, Hisham. 2010. "Political development in the Arab world. A descriptive analytical study of structural imbalances and political reform." Master's thesis in political science. Algeria University .*
16. *Menoufy, Kamal. 1985. Origins of comparative political systems. Al-Rubaian Publishing and Distribution Company.*
17. Samuel p. Huntington , Political Order In Changing Societes, (New Haven and London : Yale university press 1968).
18. *Shaaban, Abdul Hussein. 2005. A vision of the draft permanent Iraqi constitution. Arab Future Magazine. Issue No. 320, Center for Arab Unity Studies. Beirut.*
19. *Swailem, Muhammad Ali. 2018. Legislative reform and the new parliamentary regulations (a comparative study in light of jurisprudence and constitutional jurisprudence until 2016). Egyptian Publishing and Distribution. Cairo.*
20. Thinat, Khalaf Abdullah. 2004. Criticism of the Arab personality. Oman . Majdalawi Publishing and Distribution.
21. Augustus Richard Norton, Civil Society in the Middle East, New York: E. J. Brill, 1996.
22. *Political reform in the Maghreb countries: "A study of the Tunisia and Libya model." A thesis submitted to obtain a doctorate degree in political science. Batna University. Faculty of Law and Political Science . Department of Political Science.*
23. *Samir, Bahi. 2018.*
24. Spronva, Marina.2012. Constitutional transformations in Iraq, pages from the history of constitutional and political development in Iraq. Translated by Faleh Al-Himyrani. 1st edition. Adnan Library for Printing and Publishing. Baghdad .